

لما في تورته ان وان كنتم جنباً فاطمروا من المياطرة والمرأة في الاغتسال
كالرجل في وجوب تعميم الشعر والبشرة ولكن الشواهد من الاستسقاء
من ذواتها جميع ذواته وهي المصلحة من الاستسقاء موضوع اي ساقط
عنها في الغسل اذا بلغ الماء أصول شعوبها بحيث ام سلمة رضي الله عنها
قالت فأتت يا رسول الله في المرأة أشد شقراً مني فافغضت في غسل
الجنبان على الصلوة والتمائم لا يغنيك عن غسل راسك
فأنت جنبات ثم تفيض من عليك ما تظن من وفي رواية افغضت
في الحوض والجنبان فالواجب بل ذواتها وفي صلوة البغلي صحيح
ان يجب غسل الزاوية وان جاوزت القدمين وفي مسوط ابن بكر
في وجوب ايصال الماء إلى شعب عفاصها اختلاف الشيخ وفي الهذلية
وليس عليها بل ذواتها هو الصحيح وكذا صحيح غيره وهو الوجه المذكور
في الحديث وللحج وهذا اذا كانت مصفورة فان كانت متوضئة يغزى عنها
ايصال الماء إلى ثناياها تنافى لعدم الحج فانه يجب عليه ايصال
الماء إلى ثنايا الشعر وان كان مصفورا لا لا ضرورة في فقد لا يمكن الخلق كذا
ذكرة اي الفرق بين الرجل والمرأة في غيبت الثوب وذو في الحيط ان الرجل
اذا صفر شعره كما يصعد العيون ان اي المتسبون الى على من الى طارحه
وبعضهم يحصم من كان من غير فاطمة رضي الله عنها والاشراك جميع ترك
بعض الناس من جنس العرب وزناهل يجب ايصال الماء إلى ثنايا الشعر اي
الى خلال شعبه عن الحشفة في رواية بن نظر الى العادة والى عدم الفروغ
وذكره في شعره من اي الشان يجب ايصال الماء إلى ثنايا الشعر في حقه
لعدم الضرورة والملاحظ قال في الخلاصة وفي شعر الرجل يجب ايصال
الماء إلى امتهر سبل ولم يذكر ذلك وهو الصحيح امرأة اغتسلت من تكلف
في ايصال الماء إلى ثقب القراطام لا والقراطع الغاف واسكان الرماح على

فالمعنى في تحته الاذن قال اي محمد في الاصل وهذه عبارة صاحب الحديث
يذكر قال وهراده ذلك تكلف فيه اي في ايصال الماء إلى ثقب القوط كما
تكلف في تحريكه ان كان صديقاً والمعنى فيه غايته الطمان بالوصول
ان غلب على ظننا ان لا يدخل الا بجلت تكلف وان غلب على ظننا ان
قد وصل فلا سوا كان القوط في ام وان الغنم التي جمد نزع القوط
بكال ان امرأته عليه يدخله وان غفل لا فلا يد من امراره ولا تكلف في الاثر
من ادخاله ودفعه فان اخرج مدفوع وانما وضع المسكن في الماء باعتبار
الغالب والا فلا فرق بينها وبين الرجل وكذا في قول امرأة اغتسلت وقد
كان من الثوب ان بين في ثيابها ما يعين قد جعلت لم يذ غلبها وكذا الاوصاف
لا فرق بين المرأة والرجل لان في العيين صلابة تمنع نفوذ الماء وقال بعضهم
يجوز والا قول الظاهر ولو لم يذكر بالتحريك اي الوسخ في الاظفار والرجل
الغسل والوضوء والتبول من البدن يستوي فيه اي في الحكم المذكور عند
اي ساكن المدينة والقروى اي ساكن القرية كما قلت وقال بعضهم يجوز
الغسل للقروى لان وزنه من التراب والطين فيسغده الماء ولا يجوز للقرى
لان من العوج كونه فلا يغذاه الماء والا وهو الصحيح قال الربيعي وقال الصغار
يجب الايصال الى ما تحته ان طال الظفر وهو حسن والا خلاف الذي لم يثبت
اذا اغتسل ولم يدخل الماء داخل الخلية قال بعضهم يجوز غسله لان خلقه وقال
بعضهم لا يجوز وهو الاصح لان حكم الظاهر ان البول اذا نزل اليه انقضى
الوضوء والمعنى اذا خرج اليه وجب الغسل بالاجماع وكذا صحيح الربيعي في نزع
الكبر واختاره في النوازل وان خرج بوله حتى يبار في الخليفة فعلى الوضوء
بالاجماع وان لم يظهر اي ولو لم يظهر في خارج الخليفة رجل اغتسل بين
بين النساء نطقاً من جنباً وغيره قال بعضهم ان كان رائحة على قدر الحصة
لا يجوز غسله وان كان قدر الحصة او اقل يجوز اعتبار انفساد الوضوء والصلوة